

Distr.: General  
18 October 2002  
Arabic  
Original: English

## مجلس الأمن



## رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لزيمبابوي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بالإشارة إلى البيان الرئاسي الصادر في أيار/مايو ٢٠٠١ (S/PRST/2001/13) الذي قرر فيه مجلس الأمن تمديد ولاية فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولديّ ما يدفعني إلى الاعتقاد أن تقرير فريق الخبراء المذكور سيصدر قريباً. وقد نما إلى علم حكومة زيمبابوي في هذه الأثناء أن المؤامرة الدولية المحاكاة ضد زيمبابوي وما يواكبها من حشد للقوى ضدها مستمران دون هوادة، على نحو ما تبرهن عليه الافتراءات الفاحشة المتمثلة في الأدلة الكاذبة التي تقدمها الجهات التي تسعى إلى الانتقاص من مصداقيتنا إلى الفريق المذكور عن طريق وسائط الإعلام الغربية.

ففي مداخلتي التي عرضتها على مجلس الأمن بشأن التقرير التمهيدي عن الإضافة إلى تقرير فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كان لدي ما يدفعني إلى الإشارة إلى ما أسميته بالطابع المنافي للعقل الذي تتسم به محتويات التقرير والرغبات المحددة سلفاً "والتي بنى عليها الفريق إطاره المنهجي". وقد انتقدت بقسوة مصادر معلومات هذا التقرير وقلت إنه مليء بالأقاويل وبإشارات دائمة إلى مصادر لا يمكن التحقق منها، وهي "ما يسمى بمصادر موثوقة" (وهي لغة صحفية) غير محددة". وقد تناول وزير خارجية زيمبابوي الدكتور أ. س. غ. مودينغي، في بيانه في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ إلى مجلس الأمن عن الإضافة إلى تقرير شهر نيسان/أبريل، التقرير بالنقد القاسي أيضاً. وأشار خصيصاً إلى الفقرة ٧٦ من التقرير حيث قال إنه "تنقل حرفياً ما تنشره على شبكة الإنترنت وفي وسائط الإعلام تلك الجهات التي تركز جهودها لإظهار بلدي بمظهر الشرير وتشويه سمعته ونبذه، من صور مشوهة للحالة فيه وإعطاء انطباعات مضخمة وكاذبة عنها". وقد أشار الدكتور مودينغي بصورة ملائمة

إلى أن هذا الانتهاك للثقة، على نحو ما هو متمثل بوضوح في تقرير الفريق ”غير جدير بأن يكون موضوعاً لوثيقة من وثائق الأمم المتحدة“.

سيدي الرئيس، إن تدخل أعداء بلدي بصورة فاضحة وحيثية في ما يُفترض بأنه يشكل تحقيقاً فنياً يقوم به الفريق، لا يزال متواصلاً حتى الآن.

فقد أوردت وسائل الإعلام في هراري، في ضوء الطفح الإعلامي الذي يغمر شبكة الإنترنت اليوم، محتويات وثيقة مزورة قُصد منها أن تكون رسالة موجهة من وزير دفاع زيمبابوي إلى الرئيس ر. غ. موغاي، يطلب فيها منه التدخل لمصلحة الشركات الزمبابوية من أجل إزالة العقبات التي تحول دون التقدم في تنفيذ التعاون الاقتصادي بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وزيمبابوي. وقد قصد أن تكون هذه الوثيقة بمثابة تقرير سرته مصادره معينة إلى السيد ووكر، المراسل الدبلوماسي لصحيفة الصندي تايمز في لندن. وقد سربت هذه الوثيقة، على عادة الدعاية البريطانية الدارجة، إلى أحد أعضاء الفريق، وهو السيد تايلور.

قد ترغبون بالطبع في الاعتقاد أن مقتضيات العمل الصحافي تجعل عمليات التسريب شأناً طبيعياً. لكننا نسأل: من هو هانا تايلور هذا؟ فنحن نعتقد أن متطلبات الشفافية والموضوعية كانت تقتضي أن تحال أي معلومات هامة إلى رئيس الفريق. وأهم من ذلك، ومن منطلق الحرص على نزاهة الأمم المتحدة، كان ينبغي لرئيس الفريق أن يسعى إلى الاتصال بحكومة زيمبابوي أو بيعتها للتحقق من محتويات هذا التقرير.

سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أعلن بصورة قاطعة أن الوثيقة المكونة من ٤ صفحات والموجودة في حوزة السيد ووكر هي وثيقة مزورة. ونرى من الغرابة أن يسعى السيد ووكر إلى التماس رأي السيد تايلور بشأن الوثيقة المزورة، ما يشير ضمناً إلى أن السيد تايلور قد يكون مشاركاً في هذه الخدعة. وإذا صحت هذه الفرضية، فليبارك الله بمجلس الأمن. فنحن نعلم أن من يسمون بالمراسلين الدبلوماسيين للصحف البريطانية الكبرى إنما هم عملاء للجهاز البريطاني لمكافحة التجسس (MI6). وإذا كان أعضاء أفرقة الأمم المتحدة قد أصبحوا عملاء سريين للدول الكبرى، فهذا يعني أن مجلس الأمن أصبح عرضة تامة للشبهات. إن إشارة السيد ووكر إلى ”مصادري في زيمبابوي“، والإشارة الأخرى إلى أن ”دبلوماسيين أمريكيين يفحصون الوثيقة المزورة“ إنما هما تأكيد واضح على الجهود التعاونية القائمة بين بعض الأعضاء الدائمين في المجلس وما يفترض به أن يكون فريقاً مستقلاً للخبراء. إن حكومتي تأمل في ألا يجد أي من المواد المفترقة طريقه إلى تقرير الفريق. وإذا عمد الفريق إلى استخدام ما يسمى بالوثيقة ”السرية“ المنشورة في وسائل الإعلام البريطانية أو الإشارة إليها

بأي شكل من الأشكال، فسوف يعني ذلك أن مجلس الأمن قد أصبح طرفاً في المؤامرة التي يحولها الغرب ضد بلدي.

سيدي الرئيس، إنكم ولا شك تعاون الطابع الأساسي الذي تكتسيه الأمم المتحدة ومجلس الأمن بوصفهما هيئتين مهمتهما إنقاذ البشرية. إن حكومتي تطالب بأن يأخذ المجلس علماً بهذه المذكرة وبأن تعمم ضمن وثائقه. وعلى النسق نفسه، سوف تتولى هذه البعثة توزيع المذكرة على كافة البعثات الدائمة لتصبح مستنداً.

(توقيع) السفير ت. ج. ب. جوكونفا  
الممثل الدائم

---